وزارة التعاون الدولي
Ministry of International Cooperation

تجربة جمهورية مصر العربية في تعزيز التعاون الدولي والتمويل الانمائي من خلال مبادئ الدبلوماسية الاقتصادية

العالم في ٢٠٢٠

المحتويات

العالم في ٢٠٢٠

الاقتصادية في المراجع الدولية

المبدأ الأول: منصات التعاون التنسيقي المشترك
المبدأ الثاني: مطابقة مشروعات التمويل التنموي للأهداف الأممية للتنمية المستدامة
المبدأ الثالث: سرد المشاركات الدولية

خاتمة

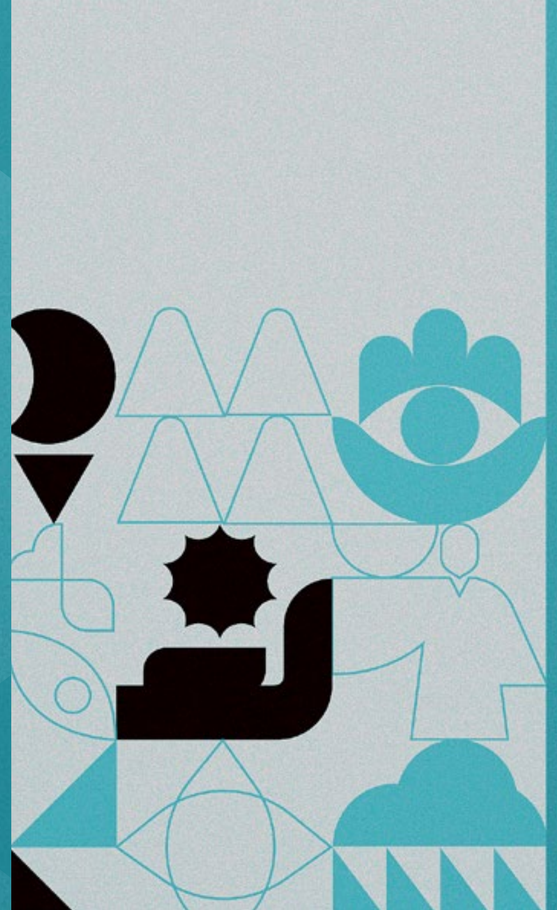

العالم في ٢٠٢٠

مثّل عام ٢٠٢٠ بداية " عِقد العمل" لتحقيق الأجندة الأممية للتنمية المستدامة ٢٠٣٠. إلّا أنه شهد أيضًا مخاطر انتشار وباء كوفيد-١٩ العالمي

أبرزت هذه التحديات الدور المحوري للتعاون الدولي كأحد مصادر التمويل الرئيسية للتنمية وكآلية للتكامل والتضامن الاقتصادي العالمي، لذا فإن آليات الدبلوماسية الاقتصادية تعمل على مشاركة الأطراف ذات الصلة في صياغة الأولويات

مبادئ الدبلوماسية الاقتصادية تعزز التعاون الدولي والتمويل الإنمائي

يونيو ٢٠٢١

مبادئ الدبلوماسية الاقتصادية لجمهورية مصر العربية

مبادئ الدبلوماسية الاقتصادية لجمهورية مصر العربية

إن فاعلية الدبلوماسية الاقتصادية مرتبطة بشكل وثيق بالجهود الجماعية بين جميع الأطراف ذات الصلة في التعاون الدولي والتمويل الإنمائى.

يونيو ٢٠٢١

الدبلوماسية الاقتصادية في المراجع الدولية

"إن نمو الأسواق الناشئة وزيادة تأثيرها على الاقتصاد العالمي قد أدى إلى تغيير المفاهيم الخاصة بالتعاون الدولي بهدف التنمية بجعلها أداة من الأدوات الدبلوماسية"
(Gulrajani, Mawdsley, & Roychoudhury, 2020)

"تبرز آليات الدبلوماسية الاقتصادية ترابط المصالح الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وتعزز الدور الحيوي للأطراف ذات الصلة كالحكومات وشركاء التنمية والمجتمع المدني والقطاع الخاص. لذا فإن تعاون هذه الأطراف يتطلب ترتيبات وأدوات دبلوماسية مبتكرة للدفع بتلك المصالح المتداخلة"
(Lee & Hocking , 2010)

"إن تعاون الأطراف ذات الصلة في الترويج والتعبير عن المصالح المشتركة أصبح ضرورة أساسية لتحقيق التكامل في العالم المعاصر"
(Pigman, 2005)

يونيو ٢٠٢١

مبادئ الدبلوماسية الاقتصادية لجمهورية مصر العربية

مبادئ الدبلوماسية الاقتصادية لجمهورية مصر العربية

مبادئ الدبلوماسية الاقتصادية لجمهورية مصر العربية

وزارة التعاون الدولي
Ministry of International Cooperation

تعمل وزارة التعاون الدولي على خلق شراكات حيوية لتعزيز التعاون متعدد الأطراف والثنائي مع شركاء التنمية لجمهورية مصر العربية، يأتي هذا في إطار الدبلوماسية الاقتصادية والمشاركة الشاملة والمؤثرة مع شركاء التنمية والحكومات وصُنّاع السياسات العالميين والقطاع الخاص والمجتمع المدني لتحقيق التنمية بما يتفق مع الأهداف الأممية للتنمية المستدامة.

مبادئ الدبلوماسية الاقتصادية لجمهورية مصر العربية

يهدف إطار الدبلوماسية الاقتصادية إلى:

تعظيم الاستفادة الاقتصادية والاجتماعية من التمويل الإنمائي

ضمان اتساق المشروعات التنموية مع الأولويات الوطنية وأهداف التنمية المستدامة

تحسين إدارة التعاون التنموي لتنفيذ المشروعات بشكل فعال

يونيو ٢٠٢١

المبدأ الأول

منصات التعاون التنسيقي المشترك

عن منصات التعاون التنسيقي المشترك

كما أكدت مجموعة العشرين في إصدارها عن حوكمة الاقتصاد الدولي:

"تعد المنصات الوطنية الجامعة للأطراف ذات الصلة أداة رئيسية لتعزيز إسهامات شركاء التنمية وتوسيع نطاق مشاركة القطاع الخاص على أساس من الشفافية والمسؤولية المشتركة"

(مجموعة العشرين عن حوكمة الاقتصاد الدولي، ٢٠١٨)

عن منصات التعاون التنسيقي المشترك

أكّد أنطونيو جوتيريش، الأمين العام للأمم المتحدة على الدور الذي يمكن أن تلعبه منصات التعاون التنسيقي المشترك في تحقيق الأجندة الأممية للتنمية المستدامة ٢٠٣٠:

"يصعب تحقيق التنمية المستدامة بدون شراكات قوية تستفيد من موارد الشركاء المتعددة، مثل المعرفة والعلم والتكنولوجيا والموارد المالية، وبذلك توفّر تلك الشراكات حلولًا ترقى لمواجهة التحديات الراهنة".

(Report of the Secretary-General, 2017)

تطبيق منصات التعاون التنسيقي المشترك

تخلق منصات التعاون التنســـيقي المشترك إطارًا مؤسسيًا شاملاً وشفافًا لخلق حوار بنّاء بين الأطراف ذات الصلة لدعم أهداف التنمية المستدامة.

تطبيق منصات التعاون التنسيقي المشترك

٥ مراحل لمنصات التعاون التنسيقي المشترك

- التأسيس
- الهيكلة
- تفعيل الشراكات من خلال المنصات
- المراجعة والتطوير
- التوسع والاستدامة

منصات التعاون التنسيقي المشترك خلال ٢٠٢٠

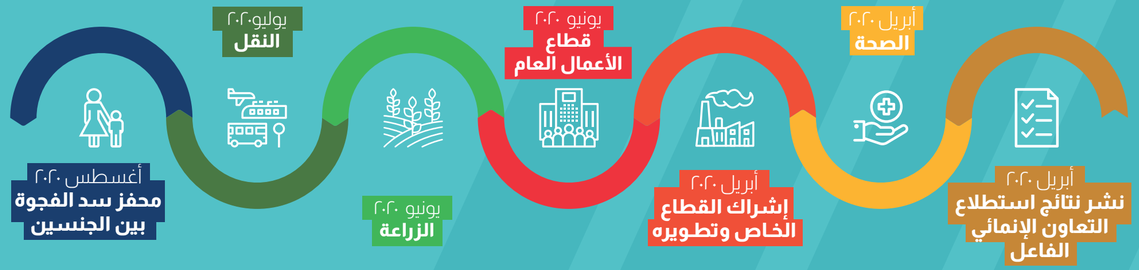

مشاركة القطاع الخاص في التنمية

دراسة أجرتها مُنظّمة التعاون الاقتصادي والتنمية مع مصرعن مشاركة القطاع الخاص في التنمية.

المصدر: إشراك القطاع الخاص عن طريق التعاون الإنمائي (منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، ٢٠١٩)

المبدأ الثاني

مطابقة مشروعات التمويل التنموي مع الأهداف الأممية للتنمية المستدامة

النظام الاقتصادي جامع الأطراف ذات الصلة

الاستثمار الواعي

عن مطابقة مشروعات التمويل التنموي لأهداف التنميةالمستدامة

الترابط بين أهداف مشروعات التمويل الإنمائي وأهداف التنمية المستدامة.
«يعزز من قدرة هذه المشروعات على الوفاء باحتياجات وأولويات الاقتصادات الناشئة والدول النامية، ويدفع مسيرتها نحو تحقيق التنمية المستدامة.»

إدارة التعاون الإنمائي بمنظمة التعاون (الاقتصادي والتنمية، ٢٠١٧)

عن مطابقة مشروعات التمويل التنموي لأهداف التنمية المستدامة...

تؤكد مطابقة مشروعات التمويل التنموي لأهداف التنمية المستدامة على التوافق مع معايير:

المُساءلة : تحليل إسهامات الممولين والشركاء للأهداف والنتائج المشتركة.

التوجيه : توفير معلومات عن النتائج لصنّاع القرار.

التواصل: رصد التغيير الحقيقي من أجل توثيق أفضل النتائج كدليل لصنّاع السياسات.

التعلّم: توفير واستخدام قاعدة أدلة لبناء القدرات وتغيير السلوك.

(إدارة التعاون الإنمائي بمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، ٢٠١٧)

منهجيات المطابقة

مطابقة أهداف التنمية المستدامة على المستوى القطاعي

مطابقة أهداف التنمية المستدامة على مستوى المشروعات

المطابقة مع هدف واحد

المطابقة مع أكثر من هدف

مطابقة أهداف ونتائج مشروعات التمويل الإنمائي لأهداف التنمية المستدامة

تضم محفظة التمويل التنموي الجارية لوزارة التعاون الدولي

٣٧٧ مشروعًا
٢٥.٦ مليار دولار

لتعزز الجهود التنموية والتقدم نحو أهداف التنمية المستدامة بحلول ٢٠٣٠

نتائج المطابقة على المستوى القطاعي

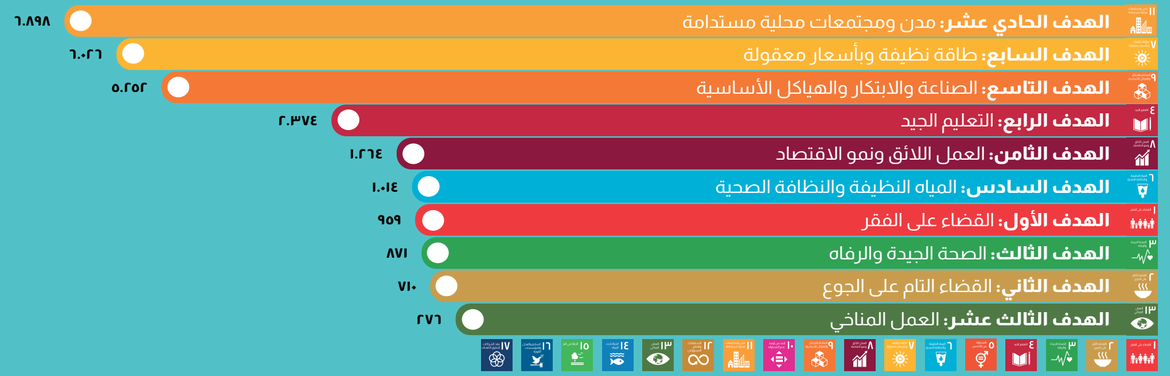

تسهم في: فهم إسهامات واحتياجات كل قطاع على المستوى الوطني

ولكن: قد لا يوفّر المعلومات الكافية عن الإسهامات الغير قطاعية

نتائج مطابقة المشروعات- المطابقة مع هدف واحد

جمهورية مصر العربية: مطابقة التمويل التنموي مع الاهداف الأممية للتنمية المستدامة. ٣٧٧ مشروع / ٢٥.٦٦٢ مليار دولار

تسهم في: فهم إسهامات واحتياجات كل قطاع على المستوى الوطني

ولكن: قد لا يوفّر المعلومات الكافية عن الإسهامات الغير قطاعية

أكثر أهداف التنمية المستدامة استحواذا علي التمويلات التنموية

٧ طاقة نظيفة وبأسعار معقولة

٥,٩ مليار

٣٤ مشروع

٩ الصناعة والابتكار والهياكل الأساسية

٥,٧ مليار

٣٦ مشروع

٦ المياه النظيفة والنظافة الصحية

٤,٩ مليار

٤٣ مشروع

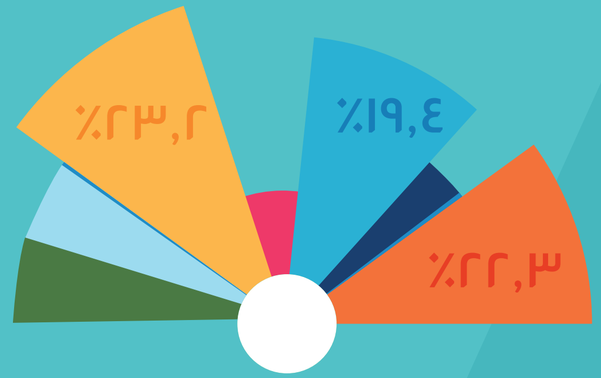

٪ من محفظة التمويل التنموي

نتائج مطابقة المشروعات- المطابقة مع أكثر من هدف

تسهم في: إظهار التقاطعات والروابط المتعددة للمشروعات مع أهداف التنمية المستدامة المتنوعة

ولكن: يصعب تعقّب التخصيصات المالية لكل هدف

مثال: هدف التنمية المستدامة رقم ١

- "القضاء على الفقر" هو الحافز والهدف الأسمى لجميع التدخلات التنموية من خلال مشروعات التمويل الإنمائى
- لذا فإن المشروعات التي تسعى لتطوير البنية التحتية وتوفير الخدمات أو تعزيز الاستدامة تعالج واحدًا أو أكثر من الأبعاد المتعددة للفقر

مقارنة بين المطابقة مع هدف واحد أو أكثر من هدف

المطابقة مع هدف واحد
٨٢ مليون دولار

موّلت
١٣ مشروع

الشركاء

القطاعات

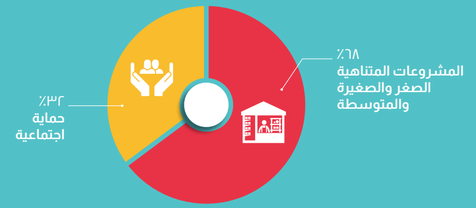

مقارنة بين المطابقة مع هدف واحد أو أكثر من هدف

المطابقة مع هدف أكثر من ١K
٦,٧مليون دولار

موّلت
٩٩ مشروع

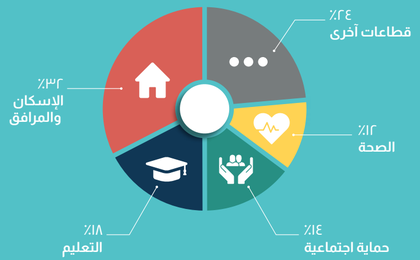

وبصورة عامة

مطابقة مشروعات التمويل التنموي
لواحد أو أكثر من أهداف التنمية
المستدامة يعكس العلاقة
المتشابكة بين الأهداف الأممية
للتنمية المستدامة على أرض الواقع
ويرصد طبيعة هذه المشروعات
ويخلق التضافر الذي يخدم الأهداف
والقطاعات المتعددة

وبتطبيق هذه المنهجية
على التمويلات الإنمائية
الموجهة للقطاع الخاص

قامت الوزارة بالتعاون مع مؤسسة
التمويل الدولية التابعة لمجموعة
البنك الدولي بمطابقة التمويلات
الموجهة للقطاع الخاص مع أهداف
التنمية المستدامة

(FDI Intelligence Financial Times)

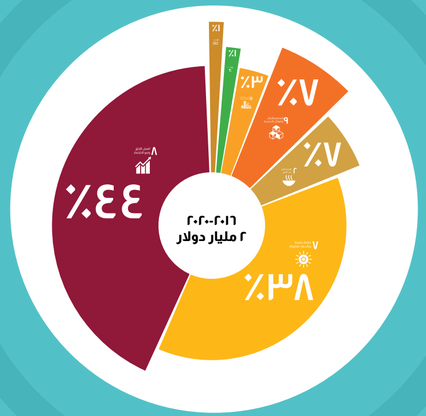

المبدأ الثالث

سرد المشاركات الدولية

عن توثيق قصص التنمية:
التواصل الاستراتيجي

"إن استراتيجيات التنمية المستدامة تستهدف تحسين حياة الأفراد والمجتمعات، لذا فإن إعدادها يتطلب التحليل العميق والحوار المشترك لتحديد أهداف المجتمع الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

إذًا فإن التواصل الاستراتيجي يُعد شرطًا وأداة لصناعة السياسات الفعّالة والمشاركة العامة:

بداية من تكوين الرؤية والمشاورات وصناعة القرار وتنفيذ الخطط حتى تقييم الأثر".

(الوكالة الألمانية للتعاون الدولي، ٢٠٠٦)

التواصل من أجل تنمية فعّالة منظومة التواصل

الفعالية

التكنولوجيا
تُعيد توجيه
المسارات

التواصل التقليدي
آليات في
حيز التطوير

التأثير
الهدف الأساسي

طرق التواصل
متنوعة ومُتشعّبة

منظومة التواصل

وسائل التواصل المختلفة

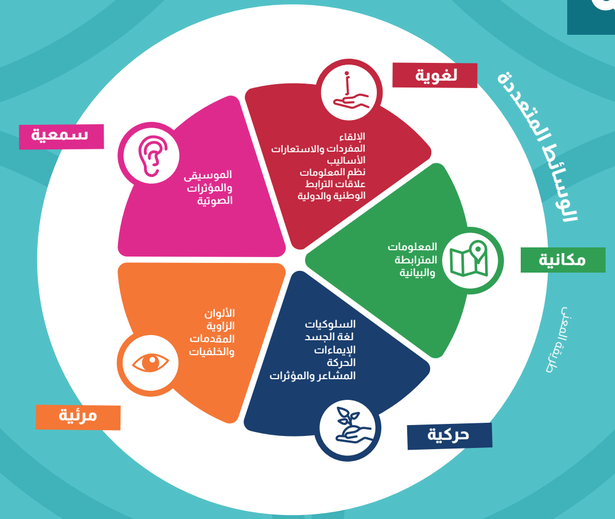

خاتمـــــة

الدبلوماسية الاقتصادي لتعزيز التعاون الدولي والتمويل الإنمائي

يوثّق الكتيب تجربة جمهورية مصر العربية الرائدة في تدشين إطار مؤسسي للدبلوماسية الاقتصادية يقوم على ثلاث ركائز تهدف إلى الدفع بآليات التعاون الدولي والتمويل الإنمائي لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، ويعمل على سرد المنهجيات المختلفة لمطابقة المشروعات الممولة من شركاء التنمية مع الأهداف الأممية للتنمية المستدامة. كما يتطرق الكتاب إلى وسائل تطبيق تلك المنهجيات عمليًا من خلال خارطة مشروعات التمويل التنموي لدعم أهداف التنمية المستدامة المتاحة على موقع وزارة التعاون الدولي من أجل إتاحة تلك المنهجيات للدول النامية والناشئة للاستفادة من

التجربة المصرية

https://www.moic.gov.eg

https://www.moic.gov.eg